

قضية

ما الذي يُعدّ لبحر صيدا؟ مخطط توجيهي جديد يستهدف الواجهة الجنوبية المتارحة بين النكبة والعصير المجهول. بعد أن «صار الحلم حقيقة» بإزالة جبل النفايات، ارتفع جبل آخر هن العوادم في ظلّ تعرّض مستمر

جبل العوادم يحل محلّ جبل النفايات... والمدينة «تفقد» واجهتها البحرية

أماك خليك

تنظم هيئة متابعة قضايا البيئة يوم الجمعة زيارة تفقدية، لمن يرغب، لمعمل فرز النفايات في صيدا والبحيرة المحاذية له. الدعوة تأتي ضمن سلسلة تحركات عاجلة تقوم بها القوى الوطنية في المدينة وناشطون وبعض الجمعيات الأهلية، بعد تفاقم أزمة النفايات وتضاعف الروائح الكريهة والغازات السامة مع ارتفاع درجات الحرارة. واقعياً، أصبحت واجهة صيدا الجنوبية منطقة منكوبة بئساً. على نحو تدريجي، ارتفع في الأشهر الماضية جبل من

سعد: حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز

العوادم في الباحة الخلفية للمعمل. إدارة الشركة المشغلة له قالت إنه نتج عن توقف أحد المعامل عن استقبالها لاستخدامها كوقود. تراكمت العوادم في وقت يستقبل فيه المعمل ما يتراوح بين 500 و600 طن من النفايات يومياً (نصفها من قضاء صيدا وغالبية النصف الآخر من نفايات بيروت وجزء قليل من نفايات جزين) بحسب تقرير للخبير البيئي ناجي قديح (الشركة المشغلة واتحاد بلديات صيدا – الزهراني المشرف على عملها أشارا إلى أن قدرة

استيعاب المعمل 500 طن يومياً). على بعد امتار من المعمل، تقع البحيرة التي تبلغ مساحتها حوالي 500 ألف متر مربع، والتي نتجت عن استحدا حجاز مائي بين جبل النفايات المزال والبحر. منذ أكثر من عامين، تلقى في البحيرة أطنان من بقايا المسالخ والديباغات والمدن الصناعية والردميات والنفايات والعوادم، بعضها يأتي من المعمل، وفق ما وثق عدد من الناشطين

بالصور لشاحنات تخرج من المعمل إلى البحيرة لإلقاء حمولتها. ولكي يكتمل المشهد، تصب في البحيرة بقايا المياه الناتجة عن غسل نفايات المعمل وعمل الديباغات المجاورة، إضافة إلى مياه مجرور نهر البرغوث الذي ربطت بمجره شبكات الصرف الصحي لقرى قضاء صيدا. ومثله، نهر سينيق الذي ربطت بمجره مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في شبكة واحدة. كما لا تبعد محطة

تكرير المياه المبتذلة سوى عشرات الأمتار، علماً بأن دورها يقتصر على تجميع جزء من المياه المبتذلة وضخها بانابيب في عمق البحر على بعد حوالي 200 متر. النائب أسامة سعد أشار إلى حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز. «حيثما توجهنا، نجد نفايات مردومة»، ما يخفق صيدا وجوارها يومياً بالروائح الكريهة ويؤسس

لضرر صحي وبيئي مستدام. الامتار، علماً بأن دورها يقتصر على تجميع جزء من المياه المبتذلة وضخها بانابيب في عمق البحر على بعد حوالي 200 متر. النائب أسامة سعد أشار إلى حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز. «حيثما توجهنا، نجد نفايات مردومة»، ما يخفق صيدا وجوارها يومياً بالروائح الكريهة ويؤسس

لضرر صحي وبيئي مستدام. الامتار، علماً بأن دورها يقتصر على تجميع جزء من المياه المبتذلة وضخها بانابيب في عمق البحر على بعد حوالي 200 متر. النائب أسامة سعد أشار إلى حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز. «حيثما توجهنا، نجد نفايات مردومة»، ما يخفق صيدا وجوارها يومياً بالروائح الكريهة ويؤسس

لضرر صحي وبيئي مستدام. الامتار، علماً بأن دورها يقتصر على تجميع جزء من المياه المبتذلة وضخها بانابيب في عمق البحر على بعد حوالي 200 متر. النائب أسامة سعد أشار إلى حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز. «حيثما توجهنا، نجد نفايات مردومة»، ما يخفق صيدا وجوارها يومياً بالروائح الكريهة ويؤسس

لضرر صحي وبيئي مستدام. الامتار، علماً بأن دورها يقتصر على تجميع جزء من المياه المبتذلة وضخها بانابيب في عمق البحر على بعد حوالي 200 متر. النائب أسامة سعد أشار إلى حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز. «حيثما توجهنا، نجد نفايات مردومة»، ما يخفق صيدا وجوارها يومياً بالروائح الكريهة ويؤسس

لضرر صحي وبيئي مستدام. الامتار، علماً بأن دورها يقتصر على تجميع جزء من المياه المبتذلة وضخها بانابيب في عمق البحر على بعد حوالي 200 متر. النائب أسامة سعد أشار إلى حمولة 5 آلاف شاحنة نقلت من داخل المعمل وطمرت في موقع مجاور من دون فرز. «حيثما توجهنا، نجد نفايات مردومة»، ما يخفق صيدا وجوارها يومياً بالروائح الكريهة ويؤسس

تقرير

متعاقدو «البنانية» بلا أجر: من المسؤول؟

قائه الحاج

هذه المرة، تأخر سداد مستحقات المتعاقدين في الجامعة اللبنانية ثلاث سنوات ونصف سنة. كان يفترض أن يتقاضى المتعاقدون في كانون الأول الماضي حقوقهم عن العام الجامعي 2015 - 2016، بما أن عقود المصالحة تُقضى كل سنة ونصف سنة تقريباً. لكن ذلك لم يحصل، فيما سرى كلام عن كسر مالي هو عبارة عن تراكم مجموع المستحقات عن الأعوام الجامعية الثلاثة: 2015 - 2016، 2016 - 2017 و 2017 - 2018. يلاص 93 مليار ليرة. الجامعة طالت، كما تقول مصادرهما،

93 مليار ليرة هو قيمة

المجز المتراكم من

مستحقات المتعاقدين

في الجامعة اللبنانية

للسنوات الثلاث الماضية، إدارة

الجامعة تطلب فتح اعتماد

لرساء التوازن المالي ووزارة

المالك ترمي الكرة في ملعب

الجامعة لجهة التأخير في

إعداد الموازنة، وسط استمرار

التوظيف السياسي والتعاقد

الشوائي والمنهوخ

بالتوازن والاستقرار المالي وتقديم

حل نهائي لمرة واحدة وسد فجوة

التراكمات القديمة، وتلفت وعودا

قاطعة بذلك في آخر جلسة لمجلس

الوزراء، لجهة مطالبة الحكومة

بفتح اعتمادات بقيمة العجز بصدر

بقانون في مجلس النواب. إلا أنّ ذلك

لم يتحقق وبقي العجز قائماً، بحسب

المصادر، «ما سيضطرنا إلى العودة

لتجزئة الدفع، باعتبار أنه لا يمكن

تضمين موازنة الجامعة للعام 2018،

سوى مستحقات هذا العام الجامعي،

وبالتالي فإن المتعاقدين سينالون

مستحقات سنة واحدة فور تصديق

وزارة المال للموازنة الجديدة،

والمتوقع في آخر تموز المقبل».

المصادر توضح أنّ «الجامعة حاولت في الفترة السابقة حث السلطات ودعوتها للالتفات إلى المؤسسة المترتبة باساتذة عملا لديها ويريدون حقوقهم وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزير التربية، وانتظرت أن تتفهم الدولة لهذا الالتزام، إلا أن المشروع سقط مع استقالة الحكومة. وإن كنا نعول على الحكومة الجديدة لإسراره مجدداً هذا العام».

في المقابل، سمع المتعاقدون كلاماً آخر في وزارة المال يقول إن التنازل في الدفع سببه الماطلة في إعداد موازنة عام 2018 وورود أخطاء في احتساب المستحقات في المشروع

الأول الذي قدمته إدارة الجامعة في آذار الماضي، والذي رفضته وزارة المال، قبل أن تتسلم المشروع الثاني، أول من أمس، وهي تعكف منذ يوم أمس على دراسة أرقام الموازنة التي تبلغ 451 مليار ليرة. وفي ما يخص فتح الاعتمادات، ينقل المتعاقدون أنّ وزير المال على حسن خليل انتظر مرتين أن يطرح وزير التربية الأمر في مجلس الوزراء إلا أن ذلك لم يحصل.

هذا يدخل ملف المتعاقدين «دويخة» وتقاذف مسؤوليات، فلا يعرف المراقب فعلياً من المسؤول عن تأخير دفع الحقوق، في حين ثمة من يجب أن يتحمل مسؤولية التوظيف السياسي

توزيع الملك العام؟

في الناحية المنكوبة، لا يقتصر الفساد على البيئة والصحة فقط. العقار الذي هو تجاور للقانون اللبناني، إذ إن أكثر من نصف أصحاب الشركة من غير اللبنانيين، في حين أن العقار المشغلة بموجب أحد بنود العقد المبرم بينهم وبين الدولة اللبنانية، تبلغ مساحته 50 ألف متر مربع. التجمع الوطني الديمقراطي في صيدا تقدم بدعوى قضائية ضد الدولة وبلدية

صيدا لإبطال بند التملك. أحد رافعي الدعوى الناشط عبد الرزاق حمود أوضح لـ«الخبار» أنّ تملك الشركة يقع فوقه معمل فرز النفايات ومحيطه تعود ملكيتها إلى أصحاب الشركة المشغلة بطرق بيئية. سابقاً، وعدت الشركة بتحويل العوادم إلى حجارة تستخدم في البناء وإلى طاقة تضيء بها الشوارع المحيطة بالمعمل. لم يحصل شيء من هذا القبيل.

في تشغيل معمل الفرز. التعتّر يصيب أيضاً محطة تكرير الصرف الصحي المجاورة، بينما تردم البحيرة بالنفايات والمياه الآسنة. وبين هذا وذاك، توضع المدينة المختنقة بالروائح الكريهة على خط التقليب عن النفط

صيدا منطقتة منكوبة



أقرت الشركة المشغلة للمعمل بعد إنكار بانها كانت تلقي العوادم في البحيرة المجاورة (على حشيشو)

«وثائقي» عن الكارثة البيئية

عن توأمها البحر بالمشاريع الإنشائية من الأوتوستراد والكورنيش إلى الرقأ. المخطط الجديد الذي نشر في في الجريدة الرسمية في 31 أيار الماضي، نص على الترخيص لبلدية صيدا بإشغال أملاك عامة بحرية في منطقة الدرمان العقارية. تلك الأملاك العامة ليست سوى المنطقة المردومة ضمن الواجهة الجنوبية المنكوبة التي نتجت عن ردم أكثر من 505 آلاف متر مربع في محيط معمل فرز النفايات عند إنشاء الحاجز المائي بين جبل النفايات المزال والبحر.

المرسوم من البلدية وضع مخطط توجيهي في غضون تسعة أشهر (بدأ من تاريخ صدوره) وعرضه على وزارة الأشغال العامة والنقل (الوصية على الأملاك العامة البحرية). اللافت أن المرسوم استيق مخطط البلدية واشترط أن يتضمن «احتياجات مرفأ صيدا التجاري من مساحات برية متاخمة للمرفأ، وأن يأخذ بعين الاعتبار تحديد نشاطات وأعمال من شأنها أن تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني». حمود أوضح أنّ 200 ألف متر من المساحة المردومة ستستخدم لإنشاءات تابعة للمرفأ الجديد. أما الـ 300 ألف متر المتبقية، فستستخدم لتشديد منشآت لشركات التقليب عن النفط. هذا هو المخطط التوجيهي الذي توصلت إليه البلدية وفق حمود، قبل أن يتبادل النقاش مع المواطنين والناشطين والجمعيات المتخصصة. تجيب 500 ألف متر للمنشآت، يحجب الشاطئ قوية تتسبب في حوادث غرق بشكل متكرر. «هل تلك المنشآت تلتج حاجة الصياديين والتنمية والاقتصادية؟».

في اللقاء الطارئ الذي عقد في نادي خريجي المقاصد في صيدا لوضع حد لاستفحال الكارثة البيئية على شاطئ صيدا الجنوبي، عرضت هيئة قضايا البيئة في صيدا فيلمًا وثائقيًا عن الكارثة البيئية على شاطئ صيدا الجنوبي، وتضمن الشريط صوراً عن جبل النفايات والعوادم الجديد داخل حرم معمل المعالجة، والطريق التي توصل من داخل المعمل إلى الأرض المردومة قربه حيث يقوم المعمل بالتخلص من النفايات الزائدة لديه، كما ترمي فيها كل أنواع النفايات، ومنها نفايات المدن الصناعية والمسوخ والديباغات بموافقة بلدية صيدا، وتضمن الفيلم مشاهد من الحوض البحري والمياه الملوثة بالنفايات، إضافة إلى مصبّات مجاري سينيق والبرغوث وعين زيتون التي تتدفق مياهها الآسنة إلى البحر.

المخطط الجديد: قسم للنفط وقسم للمرفأ؟ لم يحسم مسار الطعن في تملك «أي بي سي» لجزء من ملك صيدا العام، حتى وضع الصيادويون أمام اختبار جديد لعلاقتهم التاريخية مع البحر الذي يفقدونه تدريجياً. فعلياً، فقدت المدينة معظم شواطئها العامة. شاطئ القملة بجوار قلعة صيدا تحول إلى مصبّ لجرور نهر القملة الذي يحمل الصرف الصحي من قرى شرقي صيدا إلى البحر. أما خليج اسكندر عند الواجهة الجنوبية، فتحول من بركة سباحة ومزارع لتكاثر السمك إلى حوض للمرفأ التجاري أكثر من نصف أصحاب الشركة من غير اللبنانيين، في حين أن العقار المعني هو منطقتة بحرية مردومة عاباً. لكن أصحاب الدعوى يستندون إلى أن قرار تملك الشركة لم يصدر في الجريدة الرسمية، ما يجعله غير نافذ وقابل للطعن.

من اعطام المتعاقدين امام مبنى الإدارة المركزية للحامسة امس (الخبار)

المستوفون للشروط أن تتجز دراسة الملف الجديد في اسرع وقت ممكن. وتحدث هؤلاء عن أنهم أخذوا وعداً بأنه ستحم المحافظة على الـ568 أسناداً الذين درست ملفاتهم سابقاً. في كل مرة، يجد المتعاقدون أنفسهم يقبعون في الشارع حيث يروون من سموه قصص الذل المتحصلة بعدم الإيفاء بالتزاماتهم الشهرية نتيجة حجب مستحقاتهم، فقال أحدهم إنه طرد من منزله لأنه لم يسدد الإيجار لمدة 5 أشهر، وآخر حرم أولاده من في جلسته منذ أسبوعين بإعادة النظر في ملف التفرغ على طاوله البحث وتشكيل لجنة تراعي التوازن الوطني، ينتظر المتعاقدون

والتعاقد العشوائي وغير المبرر الذي «ينفخ» تكاليف ملف التعاقد، إذ يجري إدخال ما لا يقل عن 500 متعاقد سنوياً في كليات والجامعة وفروعها، ما قد يؤدي إلى سوء تقدير في احتساب أموال التعاقد في الموازنة كان يفوق عدد المتعاقدين المبايع المرصودة لمستحقاتهم، فهل تتحمل إدارة الجامعة مسؤولية هذا التعاقد غير المدروس؟ وهل الجامعة تحتاج فعلاً إلى هذا العدد من المتعاقدين سنوياً؟

والتعاقدون وعدهم نحو 1200 أستاذ، أعلنوا أنهم لن يبدأوا العام الدراسي المقبل إلا وهم متفرغون في الجامعة. وراي حامد حامد، عضو لجنة

المتعاقدون لهووا بمقاطعة العام الدراسي المقبل ما لم يدخلوا متفرغين

